

اخيه لا يورثون وبرهن يسأل القاضي الشهود كيف علمت انه وارث
فان قالوا سمعنا يقول انه وارث لا يقبل ولا يثبت بأكثر من
وارثيه لحمل النسب على الغير حتى يثبت الارث لا يسمع
الا على خصم وهو وارث او اباين او سد يون او وصي له يقول
الخصم اهمل ذكر الوصي ولا بد منه ان هو خصم ايضا ولعله اراد
بقوله وهو وارث ما يشمل وصي الوارث ان في صورة كون
الدعوي علي وصي الوارث يكون الخصم هو الوارث حقيقة
ان القاضي عليه ان هو الوارث حقيقة والوصي خلف عنه كما
لا يخفى لكن بقي الوصي لتعذيب وصايا الميت ان هو ايضا يكون
خصما خلفا عن الميت هذا الظاهر ان ترك ذكر الوصي انما
وقع سهوا من قلم النسخ والله اعلم قال ولو حضر جلا لم يمي
عليه حقا بلائسته وهو مفتر ولا فله اثبات نسبه بالبيته
عند القاضي بحضرة الرجل ادعي علي اخيه صالا ارثا عن ابيه
واقربه امر بدفع التبر وليس ذلك حكما من القاضي علي
الاب حتى لو جاحيا باخذ المال من الدافع فوجه هو علي الابن
ولو انكر دعواه قيل لا يخلف علي العلم بان ابن فلان وارث
مات لكن يقال للابن برهن علي موت ابيك وانك وارث
ولو نكل بصير مقرا بنسب وموت ابيه وصار كما لو اقر بها
صريحا وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الابن خصما
في اقامة البيته علي اثبات المال بل يجعله خصما في حق
التخليع علي المال او اخذه منه فيحلف علي المال بتاتا **فتش**
ادعي علي جماعة التي زوجه اختكم وهي ماتت وتركتها بيدكم
فارفعوا حصتي وانكروا الحاضر فقال المدعي بل انتم استنوا
كونهم اخوتها فالقاضي باخذ الشركة منهم ورضعها عند عدل
حتى يظهر المستحق فلو برهنوا علي المدعي او علي العدل

انهم

انهم اخوتها لا يورثون لا يقبل ان لم تقم بيته علي كالح الزوجه وموع
القاضي كالقاضي فلا خصم بلاخوة فينصب القاضي وصيا لبرهنوا
عليه فلو برهنوا علي واحد ان لها عليك كذا ونحن اخوتها
لا يورثون ووارثها فللقاضي رفع المال اليهم لثبوت وراثتهم عنده
فتش ادعي علي اخيه ميراثا ونسبا فانكر الارث السب ولم يجز
عن المال اقرارا ولا انكارا فان برهن المدعي علي نسبه اجاب
انه يصح فتش قال اني لست وارثه ثم ادعي انه وارثه وبين
الجهة يصح اذ التناقض في النسب لا يمنع صحة الدعوي ولو ادعي
بنوة الم لا يصح مالم يذكر اسم الجد مسابلا فتش
لوصي احد الورثة من الشركة علي شئ ثم ادعي عقارا ان ابي
وهب لي حال صحته وسلم الي تسع لولم يرض علي العتار وقت
الصلح لا لوصي وقسمته الشركة بين ذكور واناث علي السوية
يصح بطريق الهبة لا الارث لتغير المشرع ص ادعي بعض الورثة
دينا علي مورثه بعد القسمة بسمع ولولم يكن القسمة ابرا
عن الدين مجلا ف عين من الشركة حيث لا يسمع دعواه قصص
قال لبيته وبناته اقتسموا شركتي بالسوية قيل ليس لاحد
نقض القسمة اذ قوله اقتسموا ارجاهم لبناته ببعض ماله
وقسمته البنين بالسوية اجازة لتلك الوصية فنقضت شح
قال وارث شركتي حتى يبطل حقك لا الملك اذ الملك لا يبطل
بالترك والمحق يبطل به حتى ان احد الغائبين لو قال قبل
القسمة شركتي بطل حقه وكذا لو قال المرتهن شركتي
حتى في مجلس الرهن بطل يقول الخصم وسيا في مسابلا
ستعلقه بهذا المقام في بحث ما يقبل الاستطاع وما لا يقبله
في فصل الاحكامات فلم ينظر ثم فانها مهمة فلا يصلح احد
الورثة الباقيين من شركة وهي عقار واستمعة وصوان والمدعي
لا يدري ما هي ولكن الكل في يد المدعي عليه جاز ان لا يبرأ

عين